مجلة أضواء

العدد السادس السبعون
تشرين الأول / 2014

تصدر عن
مركز أضواء للبحوث والدراسات

www.adhwaa.org

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

محتويات العدد السادس والسبعون

ت	العنوان	الكاتب	المصدر	الصفحة
1	الصحوات والحشد الشعبي .... مقارنة واستنتاج	بهاء النجار	مركز اضواء للبحوث والدراسات الأستراتيجية	3
2	الاستخبارات العراقية وفشلها بالتصدي للتحديات الامنية	رياض هاني بهار	كتابات	5
3	الصناعة الأمريكية للتنظيمات الإرهابية	فواد الكنجي	الحوار المتمدن	7
4	هل تتمكن الدول الفاشلة من بناء دولة حديثة؟	د. سعد عبد الرزاق حسين	المدى	12
5	نحو إنجاز كبير في تطوير البناء التحتي و الخدمات العامة	د. أحمد إبريهي علي	صحيفة المواطن	15
6	كيف ما تكونوا يولى عليكم	طارق عيسى طه	صوت العراق	18
7	قد يقول البعض (ان الدكتاتورية خير من الفوضى)	ماثيو فون رور	موقع شبيغل أون لاين	20

الأراء النشورة تعبر عن اراء كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركزاضواء للدراسات والبحوث الأستراتيجية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الصحوات والحشد الشعبي .... مقارنة واستنتاج[1]

محتويات العدد

تشكلت الصحوات عند تفاقم سطوة تنظيم القاعدة على أجزاء كبيرة من العراق وخصوصاً في المناطق الغربية والشمالية - عدا كردستان - ، وكان تشكيلها برعاية الجيش الأمريكي الذي وجد أن أبناء هذه المناطق أعرف بشعابها خصوصاً وأن مناطقهم حواضن كبيرة لأنشطة القاعدة ، وقد أجبرت الإدارة الأمريكية الحكومة العراقية على تشكيل هذه الصحوات ودفع مستحقاتهم وتنظيم تشكيلاتهم ضمن المؤسسات الرسمية ، وكانت الحكومة العراقية يومها متخوفة من تشكيل هذه الصحوات لأنها قد تكون قوة معارضة ضد الحكومة إذا ما قويت شوكتها واستغلتها أطراف إقليمية إضافة الى الحساسية الطائفية التي يعاني منها أغلب الساسة العراقيين ، إلا أن الحكومة العراقية يومها كانت ترى أنه لا بد من تشكيل تلك الصحوات حتى يتم القضاء على تنظيم القاعدة الذي كان يشكل مصدر قلق إقليمي ودولي فضلاً عن القلق الوطني والمحلي.

وكان للصحوات دور بارز في القضاء على القاعدة في مناطق الأنبار وحزام بغداد وصلاح الدين والموصل وديالى ، إلا أن الحكومة العراقية وبعد سيطرتها على تلك المناطق لم تتعامل مع الصحوات كما ينبغي ، فلم تصرف لها رواتب ولم تنظمها ضمن المؤسسة العسكرية الرسمية وهذا ما كانت تطالب به الإدارة الأمريكية ، ولكن الحكومة العراقية استغلت خروج القوات الأمريكية في 2011 فمنعت الصحوات من أي حقوق وطنية استحقتها بفضل محاربتها للقاعدة والقضاء عليها.

وكان حرمان الصحوات من حقوقها المشروعة كمواطنين في هذا البلد من أهم أسباب إشعال أزمة الاعتصامات في الرمادي والفلوجة والتي نتج عنها تأزم الوضع السياسي ثم الأمني وتشكيل الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) برعاية وإشراف دول إقليمية عربية وغير عربية إسلامية وغير إسلامية أبرزها السعودية وقطر وتركيا وإسرائيل ، وهذه النتيجة توصلنا الى قناعة هي أن السياسيين أصحاب القرار الأعلى في البلاد إما أن يكونوا أغبياء من الناحية السياسية أو أنهم عملاء أو أنهم يفكرون بمصالحهم الشخصية فقط ولا يهتمون بمصلحة البلد والشعب إطلاقاً أو أنهم حاملون لجميع تلك الصفات ، وفي أحسن الأحوال فهم لا ينفعون للمرحلة القادمة.

وبعد تورط البلد بسيطرة داعش على مناطق عديدة ومساحات شاسعة من العراق والذي جاء نتيجة غباء أو عمالة أو أنانية أغلب السياسيين العراقيين الحاليين إضافة الى خيانة بعض القادة العسكريين الذين أبتلي بهم الشعب العراقي وجيشه ما كان للمرجعية الدينية إلا أن تدعو

1 بهاء النجار – مركز اضواء للبحوث والدراسات الأستراتيجية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

المؤمنين للتطوع لدعم الجيش والدفاع عن المقدسات وحماية أهل هذا البلد من طغيان وإجرام داعش الذي لم تقف عنده أي حرمة ، وتطوع الآلاف تلبية لهذه الدعوة ضمن الحشد الشعبي ، وهذا بالضبط ما فعله شيوخ عشائر الأنبار وباقي المناطق السنية عندما كانت تسيطر القاعدة على مناطقهم باعتبار أن السنّة لا يمتلكون مرجعية دينية مؤثرة كالتي عند الشيعة فانبرى لهذه المهمة شيوخ العشائر لتحفيز أبناء عشائرهم لمقاتلة القاعدة.

وما قصّرت به الحكومة العراقية تجاه الصحوات متوقع أن يحدث مع الحشد الشعبي خاصة وأننا لمسنا مؤشراته في بداية الطريق والحكومة في أمسّ الحاجة للحشد الشعبي في مساندة الجيش العراقي ، فكثير من المتطوعين ضمن الحشد الشعبي لم يستلموا مخصصات أو رواتب ولم يتم تثبيتهم وتعيينهم على مؤسسات الدولة العسكرية ، وهنا أمام الحكومة خياران كلاهما صعب:

-إما أن يقدّموا الدعم للحشد الشعبي باعتبار استحقاقهم ودعمهم للجيش العراقي في أحلك الظروف ، عندها ستكون الحكومة طائفية لأنها دعمت متطوعين من طائفة معينة (وهم متطوعو الحشد الشعبي) دون أخرى (الصحوات.)

-أو أن يتركوا دعم الحشد الشعبي وبالتالي سيرتكبون نفس الخطيئة التي ارتكبتها الحكومة السابقة ، وبالتالي ستكون العاقبة وخيمة لأنهم أجرموا بتقصيرهم وتهاونهم بحق هذا العدد الكبير من المضحين وعوائلهم.

ويبدو من قراءة واقع الصحوات والحشد الشعبي فإن الحكومة ستختار - بإرادتها أو رغماً عنها - الخيار الثاني ، لأن حكومة لا تعرف كيف تتعامل مع تداعيات حرمان الصحوات من حقوقهم المشروعة التي كانت واضحة للقاصي والداني والقريب والغريب والذين يمكن أن يسببوا مشاكل أمنية وسياسية في البلد فكيف ستفكر بحقوق متطوعي الحشد الشعبي وهم أقل مشاغبة من الصحوات ، فمتطوعو الحشد الشعبي لا يفكرون بأن يقيموا منصات اعتصام ويمهدوا لأمثال داعش كما يفكر أهل الصحوات لأن أول من سيقف أمامهم وأمام أي انحراف أو أي خطوة تسيء لوضع البلد السياسي والأمني هي المرجعية الدينية لأنها صمام الأمان الذي يحافظ على أرواح العراقيين ، ولكن هل ستتعظ الحكومة من مستقبل ما يجري وتنصف أبناء شعبها ؟! نأمل ذلك.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الاستخبارات العراقية وفشلها بالتصدي للتحديات الامنية[2]

محتويات العدد

بسبب الأعمال الإرهابية التي إرتكبت على مدى السنوات الاخيرة فقد جعلت أجهزة الاستخبارات العراقية عرضة للمزيد من الإنتقادات من قبل الساسة ومجلس النواب والاعلام والمواطن نتيجة لعجزها في مواجهة التحديات الامنية التي تعرض البلاد للخطر وقد تركزت الانتقادات على المسائل التالية :

1. الفشل المعلوماتي والعملياتي : وذلك بعجز أجهزة الاستخبارات في التنبؤ بوقوع إعتداءات إرهابية أو الإفتقار إلى المعرفة والإمكانيات اللازمة للحيلولة دون وقوع تلك الإعتداءات.
2. العيوب التنظيمية: مثل عدم تبادل المعلومات الإستخباراتية الوطنية مع غيرها من أجهزة الاستخبارات والدوائر المختصة واعتمادها هياكل تنظيمية لاتتناسب مع العصروغياب الرؤية بإعادة تنظيم وإصلاح تلك الأجهزة.
3. إرتكاب خروقات بذريعة مكافحة الارهاب: بما في ذلك إنتهاك حقوق المواطنين في خصوصياتهم وعمليات الإحتجاز غير القانونية (وإساءة معاملة الموقوفين وتعذيبهم) , وإستخدام أساليب غير قانونية في التحقيق.
4. اساءة استخدام الاجهزة الاستخبارية من قبل الحكومة السابقة : سخرها رئيس الحكومة الاسبق المالكي بمراقبة تحركات الخصوم السياسيين بدلا من متابعة الارهابيين الذين يشكلون خطراعلى البلاد، مما اهدرالوقت والموارد وبالتالي هي منتجات غير مفيدة لمواجهة التحديات ، ما جعل مخاوف لدى الشركاء بعدم التعرف على ما هو الحقيقي أم الكيدي ، وازدادت مخاوف الشركاء من افتعال المؤامرات والخطط السرية والبروتوكولات المحجوبة عن الأنظار صحيحة ام مفبركة بحق الخصوم وهي دوامة لاتنتهي، بل انتجت معلومات مزورة ، يعطي صورة غير حقيقية عن الأشياء ، يضع جواسيس في وسط من يعتبرهم خصومه، يضلل، ويخاتل، يتآمر، ومقياس أمنه أن يتجسس الصديق على صديقه، ، أو في تقديم صورة غير حقيقية عن الواقع وابتعادهم عن مهامها الاصلية بتنفيذ الأمور التالية:
1. توفير التحليلات اللازمة في المجالات التي تتعلق بالأمن الوطني.
2. توفير التحذيرات المبكرة حول الأزمات التي تهدد الأمن الوطني.

[2] رياض هاني بهار- كتابات

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

3. المساهمة في إدارة الأزمات الوطنية والدولية من خلال المساعدة على الكشف عن نوايا الجهات المعادية القائمة.
4. توفير المعلومات الضرورية لوضع الخطط الدفاعية والعمليات العسكرية.

ما هي الأمور التي يجب وضعها على سلم الأولويات لبناء اجهزة استخبارات وطنية؟
بناء قدرات وطنية متكاملة خاصة بأجهزة الاستخبارات بحيث تتوفر لها إمكانيات فعالة لجمع المعلومات الإستخباراتية ، ان عمل الاجهزة الاستخبارية في النظام الديمقراطي مختلف تماماً عن النظام الشمولي ، ان مهام الاستخبارات في النظام الشمولي هو من تمكين المعلومة والقبض والتحقيق والايداع والمحاكمة ... الخ من الاجراءات التعسفية ، اما في النظام الديقراطي يعتبر من المحرمات ولايجوز لاي جهاز استخبارات ان يمتلك المعلومات والقبض والتحقيق والايداع والمحاكمة كما هو سائد حاليا لدى الاجهزة الاستخبارية بحجة مكافحة الارهاب، وهذا خلاف الدستور والقوانيين النافذ وساوضح دور الاجهزة الاستخبارية كالاتي:

1. جهاز المخابرات الوطني العراقي - جهة معلومات فقط يحكمه الدستور وميثاق العمل.
2. وكالة التحقيقات الوطنية بوزارة الداخلية- جهة معلومات وتحقيق فقط لا يحكمها القانون وزاره الداخلية.
3. المديرية العامة للامن والاستخبارات - جهة معلومات عسكرية فقط ويحكمها قانون وزارة الدفاع ولكن اتخذت سلطة على المدنيين بدون جواز قانوني.
4. مديرية الاستخبارات العسكرية- جمع معلومات عسكرية ويحكمها قانون وزارة الدفاع .
5. جهاز مكافحة الارهاب - جهة معلومات وقبض وتحقيق وايداع ولايوجد قانون يحكم هذا الجهاز.
6. وزارة الدولة للامن الوطني - استبدلت باسم (جهاز الامن الوطني) جهة معلومات ولايحكمها قانون -
7. وهناك استخبارات للشرطه الوطنيه واستخبارات للحدود واخرى للكمارك .

كل هذه الادارات يغيب عنها التعاون والتنسيق على المستوى الوطني ، ان البيئة الأمنية التي نعيشها اليوم يتوجب على أجهزة الاستخبارات العمل مع بعضها البعض بشكل وثيق بالإضافة إلى العمل مع ألاجهزة الامنية الاخرى وهذة الالية تنظم بقانون.

الخلاصة:

التعدديه الاستخباريه بدون قوانيين ناظمه لها اثار كارثيه على العراق ، لانهم لاعبين اساسيين ولا تحكمهم قوانيين وبدون رقابه برلمانيه ، الاستخبارات تتمتع بالشرعية اذا كانت تستند بعملها للقانون ، وتمتع بصلاحياتها من النظام القانوني القائم ، ومن دون هذا الاطار، ينعدم الاساس اللازم للتمييز بين الاعمال التي تنفذ من قبلهم ، وتلك الافعال التي يرتكبها الخارجون على القانون بمن فيهم الارهابيين، ولا يجب ان يشكل الامن الوطني ذريعة للتخلي عن سيادة القانون التي تسود في الدول الديمقراطية حتى في ظل احلك الظروف ، بل على العكس، يتعين ان تستند الصلاحيات الاستثنائية التي تتمتع بها الاجهزة الامنية الى اطار قانوني وان تعمل هذه الاجهزة في اطار نظام من الضوابط القانونية.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الصناعة الأمريكية للتنظيمات الإرهابية[3]

محتويات العدد

من مهد أرضية لبناء تنظيم القاعدة في المنطقة ..؟ ومن يمهد أرضية لتوسيع نطاق تنظيم داعش ..؟

لو رجعنا بالذاكرة قليلا الى الوراء أيام دخول الاتحاد السوفيتي لمساعدة القوى اليسارية في أفغانستان للقضاء على العناصر المتطرفة التي كانت تسعى الى جر البلاد لويلات الحروب الطائفية والمذهبية المقيتة آنذاك ، فكان التدخل السوفيتي في أفغانستان والذي دام عشرة سنوات مابين عام 1979 ولغاية عام 1989، بهدف دعم الحكومة الأفغانية الصديقة للإتحاد السوفيتي، والتي كانت تعاني من هجمات عناصر متطرفه لحكومة الأفغان المعارضين للسوفيت والغير النظاميون والذين كان يتم تسليحهم وتمويلهم وتدريبهم بشكل رئيسي من قبل مجموعة من الدول المناوئة للاتحاد السوفييتي من ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية، السعودية، الباكستان . وحينما أعلنت القوات السوفييتية الانسحاب من البلاد عام 1989 بشكل رسمي، بعد ان ايقنت ان وجودها في افغانستان غير مجدي بعد ن دخلت الولايات المتحدة الأمريكية على الخط لتجنيد المتطرفين الإسلاميين من البلدان العربية والإسلامية والتي مهدت طريق لهم لدخول الى أفغانستان مدعومين بالسلاح والذخيرة، فزرعت (اسامه بن لاذن) في قلب أفغانستان بعد ان إعلان الاخير تأسيس (تنظيم القاعدة) لمحاربة - بما سمى- بأعداء الإسلام والكفرة من اليساريين الأفغان والقوات الاتحاد السوفيتي ، فاخذ المتطوعين الإسلاميين يتقاطرون لهذا البلد من كل ناحية وصوب بدعم من رجال الدين بإصدار فتاوى جهادية التي دعت الشباب لتطوع والجهاد لنصرة الدين الإسلامي وإقامة دولة أسلامية في أفغانستان . وبعد ان أدرك الاتحاد السوفيتي مخاطر وقوعه في مستنقع الصراعات الدينية تجنب مواصلة وجوده هناك مما مهد الطريق للولايات المتحدة للعب بكل أوراقها داخل أفغانستان و عبر عميلها (اسامة بن لاذن) الذي كان له أسهم كثيرة في كبرى شركات البترول في الولايات الأمريكية،وقدمته امريكا الى العالم الإسلامي بأنه محرر أفغان من النظام الشيوعي الملحد مما أدى بتنظيم القاعدة الى بسط نفوذه بسرعة البرق على مناطق واسعة من أفغانستان، ولحجم الدعم الذي ألقاه زعيم القاعدة من الولايات المتحدة ، اتسعت نفوذه في المنطقه واخذ يفلت من السيطرة الأمريكية لدرجة التي أصبح لها العدو الأول، مما عادت اليه لتجتث التنظيم من جذوره وتطارد عناصره اينما كانوا خوفا من ان يستفحل أمره فيقوم بفتح ملفات سرية تخص مجنديه في أمريكا فيكشف عن وقائع لا تسرها مما حد الصراع بين الطرفين فاتت صناعة حادث (11 سبتمبرعام 2001) الأمريكية الصنع وقاعدية التنفيذ، وعبر من تم تدريبهم في التقنيات السلاح الجوي الأمريكي ، كمدخل لغزو أفغانستان بحجة ملاحقة تنظيم القاعدة بينما كانت

3 فواد الكنجي - الحوار المتمدن

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الغاية الإستراتيجية لهذا الغزو هو التمركز بمقربة من حوض(بحر القزوين) الغني بالنفط والقريب من المعسكر الاشتراكي، والا كيف يعقل ان تقوم طائرات من قلب أمريكا وتنحرف من مسارها لتنفذ هجومها على البرجين وان الدفاع الجوي والاستخبارات الأمريكية بتقنياته العالية وأجهزة التصنت والمستشعرات في الأقمار الصنعة الأمريكية ومطاراته ومنظومة باتريوت لتقاطع الصاروخي ..والى اخره من هذه التقنيات ، فيتم خطف طائرات في قلب أجواء الأمريكية ليتم تنفيذ عمليتهم الإجرامية على أراضيها ، وحين تم التعرف على هوية الجنات تبين بان أغلبيتهم كانوا من الجنسية السعودية ومع ذلك لم يتم معاقبة السعودية – لاسباب لم تعد مخفية على احد - بينما لو كانوا هؤلاء المنفذين منتمين الى جنسية اخرى، لكانوا الأمريكان امحوها من الوجود...!

وعلى نحو ما فعلته الولايات المتحدة في أفغانستان، فعلته في العراق بحجة ان (صدام حسين) يمتلك سلاح التدمير الشامل بينما الوقائع كانت بعكس ذلك بكون صدام حسين -الولد المدلل لأمريكا- فهي من كانت تزوده بمعلومات استخباراتية في حربه مع إيران وترسل له تقارير تحرك جيوش الإيرانية ، ويوم دخوله مدينة(الكويت) كان اول من استشار في ذلك الأمر هو الولايات المتحدة الأمريكية وعبر سفيرتهم في بغداد(أبريل غلاسبي (السفيرة أمريكية سابقة في بغداد ، والتي أكدت لجانب العراقي بان الولايات المتحدة غير معنية بذلك... وحدث ما حدث ...! وقد اتخذوا الأمريكان من رواية امتلاك العراق (سلاح التدمير الشامل) ذريعة لعدة أهداف:

الاول تصفية وجود (صدام حسين) خوفا من كشف ملفات تخص الطرفين.

وثانيا هو تنفيذ رغبة إسرائيل بتفتيت دولة العراق القوي وجيشه المقدام الذي أصبح يمتلك خبرة وقوة لا يستهان به في عموم المنطقة.

و الأمر الثالث هو لإشاعة الفوضى وبما أسموها الأمريكان على لسان وزيرتهم الخارجية (كونداليزا رايز) بـ (الفوضى الخلاقة) تجزئة المنطقة وأنهاك قدرات جيوشها وهذا ما تم، حيث قتل(صدام حسين) بايدي امريكية - فواهما، من يعتقد بان صدام حسين تم إعدامه بأيدي عراقية ، فأمريكان هم من اعتقلوه وسجنوه في معسكراتهم، وهم من وضعوا سيناريو الحوار والتصميم والإخراج و دبلجة الحوار الذي خص بصدام حسين، ومع ذلك لم يجيدوا صناعة هذه المسرحية الهزيلة لمحاكمته، ويوم تنفيذ قرار الإعدام شاهده البنتكون ورئيسهم قبل مشاهده عراقيا ، وان من تم استدعائهم الى مكان الاعدم آتوا بدعوة أمريكية وهم لا يعلمون بما تم استدعائهم وحتى أنهم فوجئوا بوجود منصة الإعدام وهم لا يعلمون من سيتم إعدامه ...! وقد اختاروا الامريكان صبيحة العيد لاستهانة بقدسية العيد في نفوس الاسلام - وتم تدمير الجيش العراقي بالياته ومعداته الحربية وتم بعدها إشاعة (الفوضى الخلاقة) ليس في العراق فحسب بل في عموم الشرق الأوسط لمأرب إسرائيلية أمريكية .

فتم غزو العراق ولم يعثروا الأمريكان على السلاح الدمار الشامل، بكون العراق لم تكن لدية أساسا وهم يعلمون بذلك بحجم التقنيات ولاستخباراتهم العالية التقنية وتم إعلان (احتلال العراق) وليس (تحرير العراق) من سطوة نظام صدم حسين، لان هناك فرق شاسع بين المصطلحين (التحرير) و(الاحتلال) .

وعبر الاحتلال، تم تفكيك كل منظومة الدولة العراقية من الجيش والأجهزة الأمنية ومؤسساته السيادية الرئيسة وتم تدمير البنى التحتية والفوقية لدولة العراقية ، ليتم زرع منظومة أخرى

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

توازي أجندتهم في العراق والمنطقة ، فتم إشاعة (الفوضى الخلاقة) بشكل مدروس ومنظم ليمتد الى عموم بلدان الشرق الأوسط فاستقطبت فصائل الإرهاب الى العراق بذريعة مقاومة الاحتلال بينما الوقائع تشير بان مجمل العمليات التي تم تنفيذها من قبل هذه المنظمات الإرهابية في العراق والى يوم كتابة هذا المقال لم نسمع عن عملية نوعية للإرهابيين تم تنفيذها ضد قوات الاحتلال الأمريكي، وان تم فبنسب محددة لا تذكر بكونها أتت بعلم مسبق من المحتل نفسه استهدفت بعض قطاعات المحتل من المرتزقة الأمريكان لا تقدم ولا تأخر في حساباته من شيء وكتخطية لأجندة أخرى ...!

فتم عبر هذا المخطط زراعة قوى المعارضة في البلاد، لإشاعة الفوضى فيه ، فاتوا بـ(الزرقاوي) المنتمي الى تنظيم القاعدة ومؤسس لفكرة قيام الدولة الإسلامية في بلاد الرافدين واخذوا يمهدون له الطريق لتنفيذ هجمات إرهابية ضد المدنيين العراق ومؤسسات الدولة العراقية بينما لوحظ بان (الزرقاوي) خلال وجوده في العراق لم يشن اية عملية ضد القوات الأمريكية المحتلة للعراق بينما راح يفتك بهجماته الإرهابية ضد الأبرياء والمدنيين العزل من أبناء الوطن والذين ليس لهم لا حوله ولا قوة بما حدث ويحدث في العراق ، و الغاية من ذلك هي إرسال رسالة مبطنة لتوحي للعالم عن أهمية وجود القوات المحتلة في العراق بكون العراق ليس له قوة يستطيع حماية الدولة ومؤسساته وأبناءه وحدوده، بعد ان تم تدمير الجيش العراقي بشكل تام ومنسق للقضاء على اية إمكانية لنهوض بالدولة العراقية وليبقى ساحة مفتوحة لكل من هب ودب.

ومع كل تبعات الوضع الأمني المزري في العراق ، الا ان النشامى من ابناء العشائر والقوات المسلحة وبعملية خاطفة تم قتل هذا العميل(الزرقاوي) بقوة عراقية مما أربك كل حسابات الأمريكان بعد ان ارتفع صوت الشعب ومطالبته برحيل القوات الأمريكية ، ولان الأمريكان وان وافقوا عن الانسحاب الا أنهم آخذو من البعيد يخططون مجددا لإعادة زراعة (الزرقاوي) بثوب (البغدادي) الذي تم تجنيده في معسكر (بوكا) - وبوكا ،وهو سجن امريكي في جنوب العراق - حيث كان هناك سجينا ثم افرج عنه دون المحاكمه لتنفيذ مخططاتهم الإجرامية ولضرب- ليس فحسب- طموحات الشعب العراقي بل الشعب السوري والمنطقة برمتها بهذا الجسم الغريب عن الأمة ، وذلك بإعادة صياغة تسمية(دولة الزرقاوي) المقبورة تحت مسمى (الدولة الإسلامية في العراق والشام – داعش) لتمهد دخولهم مجددا الى العراق والمنطقة لتحقيق مأربهم الإستراتيجية بحجة مطاردة العناصر الإرهابية ،وهذا ما تم، فبين ليلة وضحاها أفاق الشعب العراقي ليجد تنظيم(داعش) قد سيطر على ثاني اكبر مدينة عراقية الا وهي مدينة (نينوى) كيف ... لا احد يعلم ...!

فدخول هذا التنظيم بأعداد – حسب ما تذكر - لم تتجاوز على (خمسمائة) عنصر مدينة نينوى التي يزيد سكانها على الثلاثة ملايين نسمه ،وهو لا يملك طائرات ولا صواريخ و لا دبابات ولا مدرعات ولا راجمات ولا رادارات ولا أية وسيلة من وسائل التكنولوجية الحديثة ، هو امر يثير الاستغراب ويطرح اسأله كثيرة .... !

الا كان بوسع أمريكا التي مازالت وصية على العراق ولها مع الدولة العراقية التزامات أمنية وسياسية وبما تملكه من قدرات عسكرية هائلة من الأقمار الصناعية ان تكتشف طريق سير قوات داعش وهي تتجه الى مدينة نينوى ، فترسل أشارة الى القوات العراقية ....؟ تلك القوات

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

التي يشرف الامريكان بشكل مباشر على تدريبهم وتزويدهم بالأسلحة والمعدات العسكرية والتي لم تباشر بالمقاومة بل تم تسليم كل تجهيزاته ومعداته الامريكية الى تنظيم داعش ليستفحل بها في المنطقة ....أليس هذا مخطط أمريكي الصنع والتخطيط والتجهيز لتنظيم داعش...!

وهل يعقل بان أمريكا بكل إمكانياتها العسكرية لم تكن لها علم بتحركات قوات داعش على الأراضي العراقية بينما هي مع دولة تركيا من مهد دخول عناصر داعش الى الأراضي السورية لتعبث هناك وترتكب جرائم بشعة وهي ترصد تحركات كل العناصر المسلحة على الأراضي في الدولة الشقيقة سوريا ..؟

نحن أمام واقع مرير ومؤلم جدا في النفوس على ما ألت أليه أوضاع منطقتنا التي أصبحت ساحة مستباحة لتجمعات الإرهابية التي تنفذ أجندة غربية.

فداعش التي يسلط عليها الضوء ليس في عموم منطقتنا فحسب، بل العالم بأسره، فأمريكا عبر رئيسها (اوباما) يعلن حربه مع داعش بكونها تشكل اكبر خطر على أمريكا ، ولا نعرف كيف يشكل تنظيم داعش خطرا على امريكا وهو لا يملك سلاح ذري ولا طائرات ولا صواريخ عبر القارات ولا قوات بحرية ولا سفن حربة ولا غواصات ولا .. ولا ...! وثم يأتي نائبه (جون بايدن) ليتهم دول الخليج وتركيا بكونها هي من تمول هذا التنظيم ، وحينما تحتج هذه الدول على تصريحات بايدن سرعان ما يقوم باعتذار منها ..! هل يعقل بان شخص بمكانة (بايدن) يطلق تصريحات عشوائية دون ان تكون له مصادر ومعلومات وهو يرأس اكبر منظومة استخبارات في العالم ..! ام انه اعتذر خوفا ان لا تقوم هذه الدول بكشف الغطاء والاتفاقيات والمخططات التي حيكت و تحاك بينهم خلف الكواليس....!

فكيف يصبح هذا التنظيم خطر على امريكا فيسعى مجددا لتكوين تحالف دولي كما فعل أبان حرب الخليج الثانية ...! أليس ادعاءات أمريكية مريبة ..؟ لاننا لا نفهم هذا التهويل الا بكونه خدعة لتمرير أجندة أمريكية الى المنطقة بهذا الشكل او ذاك ليس الا ...!

فداعش لم تهبط من السماء الى منطقتنا - هكذا .. كما يقال كن فيكون - ما لم تكن قد مرت عبر الحاضنة الأمريكية ...؟ الم يتم تجنيدهم ودعمهم وتسليحهم وتسهيل مهامهم عبر عملائهم سواء لدخول الأراضي السورية او العراقية..؟ اللعبة الأمريكية أصبحت مكشوفة في المنطقة فهم من يوظف التنظيمات الإرهابية ويستغلونها لتنفيذ أجندتهم في المنطقة كما بدأت اللعبة مع(اسامة بن لادن) اليوم تبدأ مع (ابو بكرالبغدادي) الذي يوما بعد الاخر تتسع خارطة خلافته من دولة العراق والشام الى دولة تمتد الى نصف قارة أسيا ونصف أفريقيا ، ومع ذلك فان السؤال يطرح نفسه : هل أمريكا ستسمح لدولة تنظيم داعش ان توسع سيطرتها على المنطقة برمتها من اجل عيون قيام دولة إسلامية بثوب البغدادي ....؟

متى أصبحت أمريكا تحن على الإسلام والمسلمين في المنطقة... ؟

بينما هي من تستخدم حق(فيتو)لاي قرار دولي يأخذ ضد اسرائيل التي تبيد الشعب الفلسطيني بغالبيته المسلم وتستنزف كل قدراته منذ عام 1948 والى يومنا هذا ...؟

واهما من يعتقد ذلك.....! او حتى بمجرد تفكير به.....!

فنحن نقرأ المشهد على الساحة العربية بأنها لعبة لوي الأذرع ليس ألا ، فان أي تجاوز لخطوط الحمراء التي رسمتها الإدارة الأمريكية في (البنتكون) لدولة داعش فأنها ستضرب التنظيم فوارا وتوقفه عند حدودها وهذا ما التمس حينما أخذت قوات داعش تتقدم باتجاه إقليم كردستان

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

او مدينة بغداد كيف أسرعت طائراتهم بقصف قطعاتهم وأجبرتهم الى الرجوع ...!
اذا هناك مشاريع أمريكية في المنطقة وكما كان في أفغانستان وتم تنفيذها عبر استغلالهم لتنظيم القاعدة ، فاليوم في العراق وسوريا يستغلون تنظيم داعش لتنفيذ أجندتهم، ومؤشرات أجندتهم في ألمنطقه هي أضعاف المنطقة وتقسيمه الى دويلات صغيرة ضعيفة وتأجيج الفتن المذهبية والطائفية بعد ان تكون كامل المنطقة مستباحة لتنظيمات الإرهابية تمسك امريكا بزمام الأمور بحجة مكافحة الإرهاب فتلقي دعم من حكومات تغشى على مناصبها حتى وان كانت على حساب تقسيم جغرافية الدولة والمنطقة واستباحة الثروة النفطية لها وتامين امن إسرائيل .
ومن هنا تعمل الصناعة الأمريكية لتنظيمات الإرهابية في تضخيم وتهويل حجم هذه التنظيمات بفعل جرائم التي يحملونهم لتنفيذها بحق الأبرياء ، فكما ضخموا من قوة تنظيم القاعدة وانهوها، وكما فعلوا في (مصر) بإقامة(دولة أسلامية) كشف الغطاء عنه عبر كتاب وزيرة الخارجية الامريكية السابقة (هيلارى كلينتون) ، في كتابها الأخير، وهو الوحيد لها، الذى صدر مؤخرا، عنوانه (الخيارات الصعبة)، بمثابة مذكراتها فى الفترة التى قضتها وزيرة للخارجية.

حيث قالت وعلى لسان هيلارى كلينتون :" ...أنها وعدت (مرسى) بإعلان دولة الخلافة فى 5 يوليو 2013 ! و قالت "كان كل شىء على ما يرام. وفجأة قامت ثورة 30 يونيو، فتغير كل شىء، كنا على اتفاق مع الإخوان على ضم حلايب وشلاتين للسودان وفتح الحدود مع ليبيا من جهة السلوم وإعلان الدولة الإسلامية فى سيناء يوم 5 يوليو 2013 وكنا ننتظر الإعلان رسميا لكي نعترف بها نحن ودول الاتحاد الأوروبى، وفجأة تحطم كل شىء أمام أعيننا دون سابق إنذار...". ولكن بارادة الشعب والجيش المصري فشل المخطط ، و اليوم سيناريو ذاته يتكرر مع تنظيم داعش، ولا نعلم بماذا سيأتون لنا بعد داعش في منطقتنا .....!

اضواء
محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

هل تتمكن الدول الفاشلة من بناء دولة حديثة؟[4]

محتويات العدد

انتصار داعش في شمال العراق، وتشتت سوريا بين مختلف الفرقاء، والفوضى في ليبيا، وانتشار الحوثيين في اليمن، كلها وضعت مسألة الدولة والمواطن والنظام السياسي في موضع الصدارة. فلم تتمكن حكومة تمتلك ميزانية خرافية في العراق من الصمود امام عصابة عقائدية مسلحة، تمكنت من اكتساح "جيش" صرفت عليه البلايين من الدولارات، كما لم تتمكن حكومة دكتاتورية عنودة في سوريا من حل مشكلة مطالب مواطنيها في الحرية والعيش الرغيد، ولم تستطع ليبيا من بناء دولة حديثة بسبب المليشيات وارث النظام السابق، وايضا لم تتمكن اليمن من حل مشكلة الحوثيين.

ورغم ان كل حالة من حالات هذه الدول الفاشلة لها خصوصيتها واصولها التي تختلف عن الأخرى، بسبب الظروف الموضوعية والذاتية وتدخلات دول الإقليم و الكبرى، إلا ان جميعها تشترك في أنها فشلت في بناء الدولة الحديثة التي يتمتع فيها مواطنوها بالتساوي امام القانون بغض النظر عن خلفيتهم الدينية والطائفية والقومية والمحلية وفي الحصول على فرص العمل المتساوية وحرية التعبير والاجتماع وغيرها. وقد بينت الأحداث الماضية بأن بناء دولة حديثة ومتوازنة ليس من المسائل السهلة والأكيدة كما صورتها كتب السياسة والاجتماع، وذلك بسبب عدد من القضايا الأساسية :

١ -مازال المواطن - الناخب غير ناضج في اختيار حكامه عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، مما تفقد مسألة اختيار الحكام (التي تعتبر احد اهم مقومات الدول الحديثة) أهميتها عندما ينتخب المواطن على اساس الطائفة والعشيرة والجماعة المحلية، وهي كلها تراكيب اجتماعية ما قبل الدولة والمجتمع الحديث. فشرائح مهمة من الناخبين تنتخب جماعات لا تمثلها ولا ترعى مصالحها، خصوصاً النساء اللواتي ينتخبن الجماعات والقوائم التي تقف ضد مصالحهن، بسبب هيمنة الذكور في الأسرة والمجتمع عليهن سواء كان أباً أو زوجاً او أخاً. ولم تصل البلدان الديمقراطية للمواطن - الناخب الذي ينتخب الحزب الذي يمثل مصالحه في لحظة الانتخابات، إلا بعد تطور تدريجي دام اكثر من قرنين من السنوات. ففي البداية لم يسمح بالمشاركة في الانتخابات لأكثر من ٥-٧٪ من المواطنين، وفي السبعينات من القرن الماضي فقط أعطت سويسرا للنساء حقهن في الانتخاب.

٢ -تعتمد النخب السياسية في بلداننا على الكارزما الشخصية أكثر منها على القيادة العقلانية - حسب تعابير ماكس ويبر. فالقائد السياسي يحاول جهده للظهور بمظهر البطل الذي لديه قدرات خارقة لا يملكها المواطن العادي. وللأسف فإن الكثير من الشرائح الشعبية تغريها مثل هذه

4 د. سعد عبد الرزاق حسين - المدى

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الشخصيات، خاصة تلك التي انتقلت من الريف الى المدن الكبرى التي تشكل لها ثقافة فرعية تعتمد اساساً على بعض الرموز خاصة منها الدينية والمقدسة وكذلك على القائد الفذ والملهم، وتكون بالتالي مستعدة للخضوع له والعمل تحت هيمنته. والعجيب ان الكثير من قيادات المعارضة تفقد توازنها عندما تتسلم السلطة وتقلد نمط القيادات التي سبقتها بسرعة مذهلة.

٣ -تميل النخب الحاكمة (السلطة التنفيذية) الى التنصل من مراقبة السلطة التشريعية (مجلس النواب) حتى لو أقرها الدستور. فالحاكم لا يُخطئ ابداً، وتكون له اليد الطولى في تسيير امور الدولة وشؤونها، وبسرعة مثيرة يحوّل الهزيمة الى نصر مبين، والفشل الى نجاح باهر. كما يتيح له هذا الهروب من المراقبة والى تعيين من يحلو له من الاقرباء والاصدقاء الموالين في اعلى مناصب الدولة على حساب الكفاءة والتخصص، وبهذا يجري الاستغناء عن الكادر والكفاءات التي يمكنها من تحقيق تنمية حقيقية في البلاد.

٤ -وتفقد المؤسسة القضائية استقلاليتها إما بسبب تسييس وأدلجة دراسة القانون وتطبيقاته بالشكل الذي يخدم الحكام، كما حصل خلال نظام صدام السابق، او ان يقع القضاة تحت تهديد الحاكم ومتطلباته. وهكذا وبشكل مذهل وسريع يتم الحكم على المعارضين وتبرئة المفسدين القريبين من دوائر الحاكم. فمن دون قضاء مستقل وعادل يساوي بين جميع المواطنين يصبح من الصعب بناء دولة حديثة ويفتح الباب بهذا الشكل او ذاك للتجاوز على حرية المواطنين وحقوقهم وبالتالي ممارسة العنف والتعذيب ضدهم.

٥ -إن أبرز معلم من معالم الدول الحديثة وجود منظمات وجمعيات تفصل بين السلطة والمواطن وهي بغالبيتها ترعى مصالح أعضائها من بطش السلطة وتعسفها وتعرف بمنظمات المجتمع المدني. وغالباً ما يحاول الحاكم من اختزال عمل هذه المنظمات وذلك من خلال طريقين: الأول طريق تأسيس منظمات وجمعيات يكون ولاؤها للحاكم او حزبه وغالباً ماتدعم بأيديولوجية الحزب الحاكم، فتقوم هذه المنظمات بحماية مصالح الحكام ضد اعضائها، فتفقد في هذا ميزتها التي وجدت من اجلها. والثاني عن طريق خلق مختلف الصعوبات امام تأسيس مثل هذه المنظمات بحجج مختلفة، منها الخوف من تسرب جمعيات مشبوهة وارهابية او معادية، وهذه الحجة كما هو معروف يمكن تجاوزها من خلال وجود قانون واضح لا يمنع تأسيس الجمعية بل مراقبتها بما يفرضه نظامها الداخلي، وهو العرف الذي تسير عليه اغلب البلدان الديمقراطية. من دون وجود حرية في تأسيس منظمات المجتمع المدني وعملها لصالح المواطنين يصعب تأسيس دولة حديثة.

٦ -أن ما يميز البلدان الفاشلة هو الفساد الحكومي الذي ينتشر في اغلب او جميع مرافقها، وهو في بعض البلدان اقوى واكثر تنظيماً من مؤسسات الدولة نفسها. يعيق الفساد الحكومي تحقيق التنمية الحقيقية التي تحتاجها هذه البلدان، كما هو اسلوب غير عادل لتوزيع ثروات البلاد، فغالباً ما تستفيد منه تلك الدوائر المحيطة بالحاكم وزبانيته. ومن السهولة بمكان ان يتم القضاء على هذه الظاهرة، إذا ماتم تفعيل مؤسسات الدولة الحديثة.

٧ -قدمت بعض الدكتاتوريات العربية في الماضي خدمات اساسية للمواطن ، كالتعليم والصحة والسكن والماء والكهرباء وحتى توفير فرص العمل، واستطاعت من خلالها حكمه بالقوة. لكن يبدو انه ليس في حساب الأنظمة الجديدة اي اعتبار لاحتياجات المواطن ومطالبه الأساسية. ولا

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

تقوم الدول الحديثة من دون اعتبار بأن المواطن واحتياجاته هو مركز اهتمامها.

٨ -زجت أغلب هذه البلدان الدين في قضايا السياسة والحكم بالشكل الذي لا يخدم الدين ولا الدولة. فمن خلال هذا المزج تتم التفرقة بين المواطنين على اساس الدين، كما يتم تبني ممارسات ربما كانت صالحة قبل اكثر من ألف عام، لكنها لا تتوافق مع متطلبات الدولة الحديثة. وقد عرف تاريخ اغلب البلدان الاوروبية مثل هذا الارتباط بين الدين والدولة فأصبح الحاكم فيها "ظل الله على الأرض". و تمت أولى الخطوات على طريق بناء الدولة الحديثة عن طريق الإصلاح الديني الذي يعتبر احد روافد عصر النهضة الاوروبية، الذي تم من خلاله فصل الدين عن الدولة. فمن دون فصل الدين عن الدولة لا يمكن بناء مؤسسات الدولة الحديثة.

وأخيراً فان الدستور الذي هو اهم وثيقة لخريطة طريق بناء الدول الحديثة، يتم تجاوزه وخرقه من قبل الحكام كأن لا وجود له، والغريب ان أغلب الحكام على دراية تامة، وقد يكونوا حافظين عن ظهر قلب ما ينبغي عمله لبناء الدولة الحديثة، لكنهم يجدون في خرقه السبيل المضمون لاستمرار حكمهم. وبالتأكيد فإن الكثير من المعوقات لبناء الدولة الحديثة تكمن في طبيعة التركيبة الاجتماعية في هذه الدول، التي يستغلها الحكام لمصالحهم بأفضل الطرق والممارسات. وهكذا سيبقى السؤال مفتوحاً: هل ستتمكن هذه الدول من بناء الدولة الحديثة؟

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

نحو إنجاز كبير في تطوير البناء التحتي و الخدمات العامة[5]

محتويات العدد

المشاريع المدرجة في الموازنة العامة تحولت إلى قنوات لهدر الموارد و إضعاف مصداقية الحكومة و التأليب عليها. و قد آن الأوان لوقفة جادة من أجل التهيئة لأداء من نوع مختلف في تصميم و إدارة و تنفيذ المشاريع و برامج الاستثمار. واصبحت اوجه القصور واضحة من سنوات: إطالة مدة التنفيذ والذي يعنى تجميد الأنفاق لفترة اضافية؛ تراكم كم ضخم من المشاريع ، ربما تزيد مجموع تكاليفها الكلية عما يمكن إنفاقه لخمس سنوات بالمعدلات الحالية ،وهذا يعني توريط الموازنات القادمة بالتزامات تقلل فرص المناورة وتعيق إعادة التخصيص؛ عموما ما ينفق على المشروع يفوق التكاليف المعيارية المستمدة من افضل الممارسات، و ايضا تكون القيمة الاقتصادية للمشروع المنجز أدنى من التكاليف التي تتحملها الموازنة العامة. و عند تفحص المشروعات على المستوى الجزئي يلاحظ تدني المواصفات الفعلية وربما حتى نزولها دون المواصفات المتعاقد عليها. في المقابل يتزايد السكان، و السكان الحضري بالذات، و تتسع الفجوة بين حجم الاحتياجات إلى البناء التحتي والرصيد القائم. و تلك الفجوة باتت سببا للتذمر ومن امثلتها النقص الحاد في ابنية المدارس و شبكات الصرف الصحي و نقص اقل في ابنية الإدارة الحكومية ومرافق الخدمات الأخرى مع وجود الحاجة إلى تطوير شبكات الإرواء و المبازل و السكك الحديد و الطرق و الجسور... و غيرها.

هذه المشاكل بمجموعها تعني ان العراق يفتقر، وعلى نحو حاد ، إلى القدرة على الأعمار، أي ان مجموع الطاقات المتاحة في البناء و الأنشاء محدودة مقارنة مع الحجم السنوي للنشاط الاستثماري المطلوب في الحكومة و القطاع الخاص. بتعبير آخر ان الإمكانات الفعلية للقطاع الذي ينتج الأصول العينية الجديدة، و الأنشطة المغذية له، واطئة لا تتناسب مع دولة نفطية و طموحاتها التنموية. و لا يمكنها مع هذه الحال الاستجابة لتطلعات شعبها نحو مستويات من الرفاه لا يمكن الاقتراب منها مع ضآلة الإنجاز في البناء التحتي.

مشكلتنا في الإدارة الاقتصادية ان التفكير و السياسات تنصرف إلى جانب الطلب و الأنفاق، فعندما تدرج هذه المشاريع في الموازنة العامة لا يجري حساب لمتطلباتها نسبة إلى الطاقة الإنتاجية الكلية للبناء و الأنشاء في العراق. ولا أدري لماذا يفترض المعنيون ان قطاع البناء و الأنشاء سوف يستجيب تلقائيا و تنمو طاقاته الكلية بما ينسجم تماما مع حجوم الاستثمار المطلوبة. وهناك التباس في فهمنا للمسألة، فعندماتتعاقد دوائر الحكومة مع مقاولين لبناء

5 الدكتور أحمد إبريهي علي – صحيفة المواطن

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

مدارس او شبكات صرف صحي فهذا يعني أن الاقتصاد العراقي سوف يعرض منتجات من هذا النوع وهذه المنتجات تسمى سلعا رأسمالية فهي سلع من نوع آخر. فالأبنية و الطرق والجسور ... ينتجها الاقتصاد الوطني ولا بد من حساب الطاقة المتاحة في الاقتصاد لهذا الإنتاج. ومن هذه الزاوية لا يوجد تفسير لعجزنا في الإنجاز سوى القول بالالتباس الذي قاد إلى إهمال الإدارة الاقتصادية لمتطلبات تطوير قطاع البناء و الأنشاء الذي يظهر امامهم في صورة المقاول و يسمى القطاع " مقاولات" و المفترض ان الإدارة الاقتصادية لا تحجبها هذه التسمية القانونية عن العملية الاقتصادية التي تكتنف المسار من التصميم إلى الأسس ... و صولا إلى اكتمال المنتج المطلوب.

من الإحصاءات الدولية يشكل تكوين رأس المال الثابت، أي الاستثمار لزيادة الأصول العينية ، نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في العالم حوالي 23 بالمائة. لكن الدول التي سجلت نجاحا في مضمار اللحاق بالدول المتقدمة تجاوزت 30 بالمائة كما في تجربة كوريا الجنوبية، و اليابان من قبل ، والصين زادت على 40 بالمائة. و لو فرضنا ان العراق يستثمر 30 بالمائة من ناتجه المحلي فهو يحتاج ، تقريبا، إلى 80 ترليون دينار لعام 2014 قياسا على بيانات العام السابق و تتزايد بمعدلات تتناسب مع وتائر النمو المستهدفة او الممكنة. ومن المعلوم ايضا ان ما لا يقل عن 65 بالمائة من ذلك الاستثمار ابنية وإنشاءات جديدة بمعنى ان الإنتاج السنوي لقطاع البناء و الإنشاء في العراق حوالي 52 ترليون دينار لتلبية طلب الحكومة و الأنشطة الخاصة بما فيها ابنية التجارة و السكن و الصناعة و الزراعة. ونتساءل هل يستطيع العراق إنتاج ابنية و إنشاءات بقيمة 52 ترليون دينار في السنة الآن ، و المقصود بالكلفة المعيارية لتلك الأبنية و الإنشاءات التي لها قيمة اقتصادية بهذا المبلغ و ليس مجرد مدفوعات من الموازنة. بالتأكيد لا تتوفر لدينا هذه الإمكانية و السؤال الثاني لماذا لا يشكل فريق وزاري، يدعمه النواب بحماس، للمباشرة فورا بتطوير جذري لقطاع البناء و الأنشاء. و في سياق هذا المسعى تأسيس شركات كبرى بالتعاون بين القطاع الخاص و وحدات من القطاع العام و جهات أجنبية معروفة بالقدرات التكنولوجية و التنظيمية العالية. أي شركات برؤوس اموال كبيرة و ارصدة نقدية كافية و ملاكات متكاملة في الخبرة و الاختصاص و مختلف عناصر العدة التقنية المطلوبة و ابنية و مخازن و ربما صناعات ترتبط بها. و يعتنى جيدا بتصميم تلك الشركات لضمان الكفاءة العالية في العمل و التوثيق الأصولي لدقائق النشاط والشفافية وسهولة الرقابة والحساب الدقيق للتكاليف و اعتماد المواصفات العالية. لينتفع العراق جيدا من موارد النفط ، وتتعزز ثقة المواطن بالجهاز الحكومي. ان الشركات الجديدة ستكون متخصصة و أكثر من شركة لكل ميدان: ابنية التعليم و الصحة ؛ المياه ؛ الصرف الصحي ؛ طرق و جسور... و هكذا. و في نفس الوقت تعاد هيكلة الدوائر و الأقسام المسؤولة حاليا عن إدارة المشاريع بالمعنى الاصطلاحي للكلمة، واستحداث وحدات رقابة من نوع جديد و خاصة للرقابة على المواصفات و التكاليف عند التنفيذ. وعند نجاح التجربة الأولى و اكتمال برنامج الإصلاح يمكن العمل مع الشركات الجديدة على قاعدة الكلفة زائد بصيغها الملائمة. و يتطلب التطوير مراجعة اوضاع الأنشطة المرتبطة بعمليات البناء و التشييد لكافة مراحلها بما فيها الاستيراد و الانتاج الداخلي للمواد و النقل و خدمات التصميم و الاستشارة و سواها. ان مثل هذا التطوير لا تنتهي

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

آثاره الطيبة عند حدود البناء التحتي و الخدمات العامة، بل يسهم في تنشيط الاستثمار لتطوير الإنتاج السلعي، الزراعة والنفط والصناعة التحويلية، و الجهد التنموي عموما. ويساعد في ازدهار العراق طالما يؤدي إلى خفض مستمر في التكاليف بالانتفاع من التقدم التقني و ما يرتبط به من أدارة وتنظيم و مهارات عالية. هذا إضافة على النتائج المباشرة في التشغيل وتوليد الدخل في مختلف انشطة البناء و التشييد.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

كيف ما تكونوا يولى عليكم[6]

محتويات العدد

ناضل الشعب العراقي ممثلا بمنظمات المجتمع المدني وكتل سياسية مختلفة متواجدة في ساحة العملية السياسية ,فقد خرجت تظاهرات سقط فيها شهداء و سالت دماء بريئة وتم حسم موضوع التغيير بطريقة (ديمقراطية) خلال معركة الانتخابات البرلمانية (بالرغم من الانتهاكات وعمليات التزوير وتوزيع الهدايا على شكل اراضي وموبايلات وعلب معجون الطماطا) وتشكل مجلس النواب وخرجت من رحمه حكومة نالت اعجاب ألشعب العراقي ببيانها وخطة عملها المستقبلية برئاسة د حيدر العبادي الذي يختلف تاريخه والدرجة العلمية التي نالها الماجستير من بريطانيا والدكتوراة وباسمه تم تسجيل براءة اختراع وعدا ذلك حصل على وسام تقدير لنجاحه في العمل المناط اليه أنذاك وفي بريطانيا , والملفت للنظر انه تخلى عن جنسيته البريطانية قبل تشكيل الحكومة وهذا ما يفرضه الدستور .وبالرغم من مرور اربعين يوما على تشكيل الحكومة التي حازت على اعتراف دولي واقليمي وشعبي داخلي فقد بدات ظواهر العمل الجاد في اقصاء عددا لا باس به من الفاسدين وخاصة في القوات المسلحة واحالة ثلاثة ضباط كبار على التقاعد من المتورطين بتمكين قوات الظلام الداعشية المجرمة من احتلال الموصل ثاني اكبر مدن العراق ,والمطلوب هو التحقيق من قبل المحاكم العسكرية لوضع النقاط على الحروف ومعاقبة كل من له علاقة بهذه الخيانة العظمى , قبل ثلاثة ايام تم انتخاب وزراء الدفاع والداخلية وبنفس الوقت انتخاب الوزراء الكورد واصبحت الحكومة كاملة خالية من الوكلاء سيئين الصيت واحد الاسباب الاساسية للفشل المزمن الذي عانت منه الحكومة السابقة ,ونتيجة التقارب بين المركز والاقليم فهناك بوادر حلول جذرية للازمات السابقة مثلا دفع رواتب الاقليم واشراف المركز على انتاج النفط وتصديره والمشاكل الباقية المعروفة والتي كان من الممكن حلها بالحوار وليس بالتهديدات المتبادلة بين الطرفين .امام الحكومة قيادة وتوجيه الجهات المختصة للقيام بالاجراءات اللازمة لغرض التحقق في مأساة قاعدة سبايكر التي راح ضحيتها 1700 شهيد والتي هي جزء لا يتجزأ من مؤامرة تسليم محافظة الموصل التي اشترك فيها ضباط من الجيش العراقي يجب محاسبتهم وانزال اقسى العقوبات ضدهم ومعرفة حقيقة المأساة وتشخيص المسؤولين الكبار الذين تسببوا في هذه الكارثة المعيبة والمخزية والتي لم تتسبب في تسلم الموصل فقط بل كل ما حصل من تداعيات لا انسانية من قتل وتهجير ونسف الاثار والمساجد والكنائس وارجاعنا الى عهود الرق والنخاسة وبيع السبايا وانتهاك الاعراض والاموال , مما لا ريب فيه فهناك خلافات بين وجهات النظر

6 طارق عيسى طه – صوت العراق

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

للوزراء ورئيسهم الا ان العدو الغاشم هوالقاسم المشترك الاعظم الذي يخفف الخلافات والذي يجب ان يوحد الجميع, بالرغم من مساويئ التكفيريين الا انهم اظهروا للشعب العراقي مواقع ضعفه الناتجة من سياسة قياداته الفاشلة ويجبرونا على الوحدة في العمل وان ننسى الخلافات ونظهر بمظهر ارقى واكثر حضارة من الجزيئيات التي دافعها مصلحة فئة او طائفة او منطقة . الشعب العراقي ينتظر الكثير من الانجازات ومن الممكن الاشارة الى وجود كوادر من العاطلين عن العمل يمكن الاستفادة من خبراتهم الادارية في مجالات الثقافة والقوانين ولجان النزاهة والمراقبة وتعزيز الاجهزة الامنية بالكوادر المخلصة واتباع سياسة المجرب لا يجرب , اي التخلص من الفاسدين ومحاسبتهم ايضا على اي تقصير ارتكبوه على حساب الشعب العراقي وأخيرا فيجب ان نراعي بنفس الوقت ان الحكومة العراقية الجديدة لا تملك العصا السحرية , فقليلا من الصبر والمراقبة البناءة لسير وتطبيق البرنامج الحكومي .

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

قد يقول البعض (ان الدكتاتورية خير من الفوضى)[7]

يحاجج كثيرون بأن دولة استبداد مستقرّة خير من دولة فوضى فاشلة ..

محتويات العدد

"سقوط الدكتاتوريات لا يكون دائماً مصدر فرحة وابتهاج"، هذا هو ما كتبته زميلة لي اسمها "كرستيان هوفمان" مؤخراً على موقع إحدى الصحف المعروفة. فهي تتذرع بالحجة القائلة أن مواطني بلد ما لو خيّروا ما بين "الدكتاتورية الفاعلة وفوضى الدولة الفاشلة"، على حد تعبيرها، فإن الدكتاتورية ستكون غالباً هي الخيار باعتبارها "أهون الشرّين" لأنها تتضمن وعداً بالاستقرار.

هذه الأطروحة المغرية أخذت تكتسب زخماً متصاعداً منذ اندلاع الحرب الأهلية في سوريا. فقد أطلق الربيع العربي آمالاً مبالغاً بها بشأن دمقرطة الشرق الأوسط، ولكن أنصار ما يطلق عليه "الواقعية السياسية" عادوا الآن، بعد أن خابت آمال المثاليين في كل مكان تقريباً، مجادلين بأن رسالتهم بخصوص الاستقرار قد أثبتت واقعيتها رغم ما قد يبدو عليها من قسوة المشاعر وربما حتى السخرية. ولكن هل هي حقاً كما يدعون؟

يستطيع المرء أن يتفهم رغبة بعض الناس، وحتى بعض أعضاء المجتمع الدولي، في أن يعيشوا ذكريات ذلك الإحساس بالنظام والأمان الذي كان قائماً في ظل حكم الدكتاتور الذي هوى، بالرغم من كل بشاعة وقسوة ذلك الزعيم. ولكن هذا الاحساس وهمٌ هو أيضاً .. بل أن الخطأ متجسّد حتى في وصف النظام الدكتاتوري بأنه مستقر: لأن الأنظمة الدكتاتورية التي تزعمها حسني مبارك في مصر ومعمر القذافي في ليبيا وزين بن علي في تونس ما انهارت ولا سقطت لو كانت مستقرة حقاً.

بالرغم مما يعتقد البعض فإن المسار الذي آلت إليه الثورات العربية لا يسند الحجة القائلة بأن الدكتاتورية خير من الفوضى. لأن هذا المسار إنما يحكي قصة الأنظمة السلطوية المستبدة، التي تدخل الغرب بدرجة ما على مدى العقود في رفعها أصلاً إلى سدة الحكم (تحت ذريعة هذه الحجة نفسها) ثم إذا بها تنهار وتتفتت بسرعة مدهشة. والسبب هو أن قواعد هذه الأنظمة كانت تنخر فيها البطالة المستشرية بين أوساط الشباب والمشاكل الاقتصادية والتحلل الضارب أطنابه في مؤسسات الدولة.

---

7 ماثيو فون رور/عن موقع شبيغل أون لاين
ترجمة – أنيس الصفار

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

هذه الأنظمة كانت طيلة حياتها منخورة من أعماقها، ثم حلت نهايتها بسبب تناقضاتها الداخلية وعجزها عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية لمواطنيها. وهذه الاحتياجات لم تكن بالضرورة حرية التعبير والديمقراطية، التي كثيراً ما تأتي في المرتبة الثانية، بل هي توفير العمل والطعام والعيش الكريم.

لا وجود لدكتاتورية فاعلة

السؤال ليس ما إذا كانت الديمقراطية أفضل جوهرياً وأخلاقياً من الدكتاتورية، فما من إنسان جادّ يشكك بهذا. ولكن من ضلال الرأي، حتى بمنظار "الواقعية السياسية"، المجادلة بأن الدكتاتورية والاستقرار يسيران يداً بيد، لأن الديمقراطيات الفاعلة تكون هي الأكثر استقراراً عادة على المدى البعيد، أما الدكتاتوريات فلا تبدو مستقرة إلا حين تفرط في القمع، أو حين تكون لديها القدرة على توفير الرخاء لشريحة واسعة من مواطنيها.

أنظمة الحكم الدكتاتورية قلقة في أصل جوهرها، وهذا هو السبب الذي يجعلها بحاجة إلى القوّة لترسيخ قواعدها. والدكتاتوريات عادة ما تخلق الظروف التي تؤدي إلى انهيارها حين تسقط في النهاية نتيجة افتقارها إلى الشرعية الاجتماعية، وهذا سبب آخر يفسر لماذا كان الاعتقاد بأن "الدكتاتورية الفاعلة" أهون شراً من الفوضى وهماً خادعاً. فالدول التي تدبّ فيها الفوضى وتذوب بنى الدولة لم تكن لديها "دكتاتورية فاعلة" أصلاً، مهما كان تفسير هذه العبارة.

فالدكتاتوريات غالباً ما تصنع الظروف التي تفضي في النتيجة إلى الفوضى. أليس من السخف بعد هذا أن يتمنى المرء عودة النظام الذي كان مسؤولاً عن انعدام الاستقرار أصلاً؟

الرد الوحيد الذي تجنح إليه الدكتاتوريات في مواجهة السخط الشعبي أو التوترات الاجتماعية أو التنازع العرقي هو القمع. ولكن القسوة التي تتصف بها أنظمة الحكم التي من هذا النوع تجعلها عاجزة عن معالجة الصراعات التي تحدث داخل المجتمع. معنى هذا أن الصراعات الاجتماعية أو السياسية، بالرغم من إمكانية إخمادها لفترات قد تطول من الزمن، تبقى قادرة على زعزعة استقرار الدولة بالكامل على المدى البعيد.

لا وجود لما يمكن وصفه بالدكتاتور الرحيم. ففي الأنظمة الدكتاتورية عادة ما يتحد النظام والجيش والاقتصاد لتتشكل منهم عصبة متسلطة، وهذه بدورها تحتضن المحسوبية والفساد. هذه الحالة التي تشبه النظام المافيوي في أوساط القيادة هي التي تؤدي بالمواطنين إلى الانتفاض والثورة. حتى في الصين، التي يفترض أنها نموذج للنظام الفاعل، تمثل هذه الآثار الجانبية تهديداً داخلياً لنظام حكم الحزب الشيوعي مستقبلاً.

تغيير من الداخل أم الخارج؟

ما أن تحل نهاية النظام الدكتاتوري حتى تأتي في أعقابها الفوضى، ولكن هذا لا علاقة له بالديمقراطية نفسها، بل أن المسألة كلها منطق بحت. فالشيء الواضح هو أن الاستقرار أفضل من انعدام الاستقرار، وهذا أمر أساسي، إلا أن السؤال الحاسم هو كيف يمكن خلق الاستقرار الذي نتحدث عنه. إنه لا يأتي بقصف الغرب للأنظمة الدكتاتورية واقتلاعها من الوجود، وهذا

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

درس تعلمناه من حرب العراق الكارثية في 2003 التي كانت محاولة لفرض الديمقراطية من الخارج. كذلك أثبت لنا الربيع العربي أن القرارات المتعلقة بمصير بلد ما لا يمكن أن يصنعها الغرب بل تنبع من داخل البلدان أنفسها.

من المهم في هذه المناقشة أن نميز بين تغيير النظام من الداخل وتغييره من الخارج. فمن الأمور التي لم تعد موضع نقاش هو أن إسقاط نظام صدام لم يحقق ما كان مرجواً له، ولكن ليس هنالك وجه للمقارنة بين ذلك والانتفاضات العربية التي أدت إلى زعزعة استقرار أنظمة حكم قائمة من داخلها ثم إسقاطها بأيدي شعوبها.

الغرب ليس هو من أسقط بن علي أو مبارك. ولا كان الغرب مسؤولاً عن الانتفاضات التي اندلعت في ليبيا وسوريا، بل أن الولايات المتحدة وفرنسا حاولتا في البداية إسناد النظامين الدكتاتوريين في تونس ومصر ومنعهما من السقوط. وفي ليبيا لم يتدخل الغرب إلا بعد أن هدد القذافي بارتكاب مجزرة شاملة في بنغازي. كما أن الغرب، الذي سلط ضغوطاً على الأسد لكي يتنحى، لم يقم بمحاولة لإسقاطه حتى الآن.

الأمر المثير للاهتمام هو أن استقرار العالم في وقتنا الحاضر إنما انبثق من بلدان بقيت تحكمها الأنظمة المستبدّة عقوداً من الزمن، أو لا تزال تحكمها إلى يومنا.

نزعة التدخل المتغيّرة

الإرهاب المنسوب إلى الجماعات الإسلامية، الذي أصبح مصدراً للقلق العالمي، برز هو الآخر كنتيجة للقمع الذي تمارسه دكتاتوريات عربية يدعمها الغرب. فمعظم من شاركوا في هجمات 11 أيلول قدموا من السعودية، والقمع الذي كان يمارسه نظام الأسد هو الذي حفّز على ظهور جماعات المعارضة المتمرّدة في سنوات ما بعد 2000، وكثير من التبرعات المالية التي أوصلت المليشيات المتشدّدة في سوريا إلى ما وصلت إليه اليوم من سمعة وحضور مصدرها مواطنون تابعون لدول مثل السعودية وقطر. وليس من قبيل الصدف أن يكون ثاني أكبر المتسببين في الأزمات العالمية في الوقت الحاضر هي روسيا، ذلك النظام الذي ينبع سلوكه العدواني في الأزمة الأوكرانية من حقيقة أنه داخلياً أقل استقراراً مما يبدو عليه في الظاهر.

الأزمات التي يشهدها العالم العربي في الوقت الحاضر لم تأت نتيجة نزعة غربية ساذجة للتدخل، بل على العكس، إذ يبدو أن الغرب قد استوعب الدرس بعد عمليتي الغزو في أفغانستان والعراق. والولايات المتحدة تحت إدارة باراك أوباما كانت عازفة بشكل خاص عن التورط في أي تدخل عسكري على مدى السنوات الأخيرة. وحتى عندما كان يحدث ذلك فإنه إنما يكون عادة انصياعاً لمقولة الأمم المتحدة بتحمل "مسؤولية الحماية"، بل أنها في سوريا بقيت محجمة حتى عن هذا في وقت قريب. من الممكن أن نتهم الحكومات الغربية بالتقاعس عن الإتيان بأية ردّة فعل لمواجهة نظام الأسد، ولكن اتهامها بالعكس أمر مثير للسخرية.

من هو المقصود إذن بتلك التحذيرات من عواقب الإطاحة بالدكتاتور؟ إذا كانت التحذيرات تشمل الشعوب أنفسها، تلك التي انتفضت بوجه دكتاتورياتها في السنوات الأخيرة، فإنها ستبدو مجرّد نصيحة أبوية مضمونها: "فكّر مليّاً في الفوضى التي ستطلقها إذا ما أسقطت الدكتاتور."

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

دروس من التاريخ

من المؤكد أن الشعب الذي اقتحم سجن الباستيل في 1789 والثوريون الذين قطعوا رأس الملك لويس السادس عشر لم يكونوا سارحين في مثل هذه التأملات حينها. وقد أعقبت الثورة الفرنسية سنوات رعب مريعة ثم تلا ذلك نظام حكم دكتاتوري. ومرّت ستة عقود قبل أن تبرز الديمقراطية الفرنسية إلى الوجود، فهل معنى هذا أن الفرنسيين كان أفضل لهم لو أصغوا إلى النصيحة ونسوا أمر الثورة؟

من النادر أن ينجح التحكّم بالثوارت من خارجها لأن أسباب الثورة داخلية. ففي فرنسا القرن الثامن عشر كانت الأسباب التي حفّزت على قيام الثورة هي الأزمات الاقتصادية والتوترات الاجتماعية فيما بين المقاطعات. ولو كانت هناك يومها مؤسسات فكرية تقدم تحليلات جيوسياسية فلعلها كانت ستعبّر عن سخطها على الثورة ورفضها قطع رأس الملك ولرفعت صوتها مولولة بعواقب ذلك الحدث على استقرار أوروبا، ولكننا نشك في أن الشعب الفرنسي كان سيأبه بذلك كلّه.

هناك حالات تاريخية قليلة لبلدان أدّت فيها الإطاحة بالدكتاتور إلى فترة من الفوضى قبل أن تستعيد نظامها الدكتاتوري مرّة أخرى، وربما تكون هذه النتيجة مقبولة ومرحب بها لدى اولئك المستعدون لشراء الاستقرار بأي ثمن مهما كان فادحاً، ولكن استعادة النظام الدكتاتوري رغم ما فيه من راحة لمن خاب أملهم بالديمقراطية وسرّتهم عودة الدكتاتورية لن تحقق في أفضل الأحوال أكثر من كسب بعض الوقت للنظام قبل أن يسقط مجدداً.

فالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى سقوط مثل هذه الأنظمة تبقى قائمة وهي التي ستؤدي إلى تجدد الاحتجاجات ثم يتفجّر العنف. لذلك فإن الفكرة التي يطرحها البعض، والقائلة بأن الانقلاب العسكري على نظام الأسد كان سيمهد الطريق لعودة الاستقرار إلى سوريا، تدعو للسخرية لأن الصراعات التي تفجرت ما كان بالإمكان أن تحل عن طريق استبدال نظام بآخر من جنسه.

مثال يفرض نفسه

عندما اندلعت الحرب في يوغسلافيا السابقة في أعوام التسعينيات أخذ البعض يحنّ إلى أيام الدكتاتور السابق "تيتو" اعتقاداً منهم بأنه كان ناجحاً في الحفاظ على تماسك دولته المتعدّدة الأعراق. ولكنهم مخطئون في ذلك الاعتقاد كخطأ من يتصورون الآن أن الصراعات الطائفية بين العلويين والشيعة من جهة والسنة من جهة أخرى كانت تحت السيطرة في عهد الأسد.

فالذي يبدو جلياً الآن أن الأنظمة المستبدّة لديها القدرة على تقييد هذا النوع من الصراعات لعقود، ولكنها ستبقى تعتمل وتتفاقم تحت السطح. حالة يوغسلافيا تلك مثل حالة سوريا اليوم، أشبه بقدر الضغط عندما يفلت الصمام فيتفجر البخار المكتوم.

ما الذي نتعلمه من كل هذا؟ إن الفكرة القائلة بأن الدكتاتورية تحفظ الاستقرار ليست سوى حكاية من حكايات الخيال، لأن الفوضى غالباً ما تكون نتاج أنظمة طغيانية مستبدّة، والقرار هنا للشعوب أنفسها إن كانت تريد الثورة على دكتاتوراتها أم لا تريد. المسألة الوحيدة التي يستطيع الغرب أن يفكّر فيها هي متى ينبغي التدخل في مثل هذه الثورات، وهو سؤال قد لا يمكن الإجابة

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

عليه بأخذ موقف مجرّد: أما مع الدكتاتور أو ضده. القرار هنا يتخذ على أساس كل حالة بحالتها.

على الأمم أن تعلم أن قيام الديمقراطية الفاعلة يستغرق زمناً لأنها عملية تعلّم، ولكن عليها أن تعلم أيضاً أن حتى الشعوب التي عاشت تاريخاً حافلاً بالاستبداد والسلطوية قادرة على صنع الاستقرار الديمقراطي. خذ الألمان مثلاً .. ذلك البلد الذي صنع أشدّ الدكتاتوريات فظاعة في التاريخ تراه اليوم ديمقراطية نموذجية. وما من مثل أقوى من هذا لتفنيد النظرية التي تزعم بأن بعض الثقافات لا تصلح للديمقراطية.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء